مقتل عدد من قوات الأسد في معارك بريفي اللاذقية وحماة

غارات النظام وروسيا تقتل نحو 90 مدنياً في حلب

اشتباكات في الغوطة

آثار القصف في حلب

- مقتل 16 عنصراً من جيش الإسلام في الغوطة الشرقية
- أبو الغيط يدين عمليات قتل المدنيين في حلب جراء القصف الوحشي
- الائتلاف السوري: المفاوضات مع النظام وحلفائه لا يعوّل عليها
- انتقادات لاذعة لروسيا في مجلس الأمن حول سوريا

عواصم – «وكالات»: شنت طائرات النظام السوري وروسيا غارات عدة، مستهدفة أحياء حلب الشرقية، مما أسفر عن مقتل نحو 90 مدنياً.

وفي السياق ذاته، تعرضت كل من حمص ودرعا وريف دمشق لقصف جوي روسي، أدى إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين.

كما اندلعت معارك عنيفة بين الثوار وقوات الأسد في ريفي اللاذقية وحماة، أسفرت عن مقتل عدد من عناصر النظام أثناء محاولتهم التقدم في جبل الأكراد في ريف اللاذقية.

من جهة أخرى، شنت قوات الأسد حملة اعتقالات واسعة في مدينة اللاذقية طالت العشرات من الشباب في أحياء الرمل الجنوبي والصليبة ومشروع الصليبة وحي العوينة.

من جهة أخرى كشفت المعارضة السورية عن خطة روسية أمريكية، تتضمن تفريغ حلب من سكانها خلال أسبوعين، فيما تشهد المدينة أعنف قصف جوي من قبل طيران روسيا والنظام بعد انهيار الهدنة.

من ناحية أخرى قالت مصادر إعلامية مقربة من القوات السورية، إن الجيش السوري استهدف تجمعا لمسلحي جماعة جيش الإسلام المعارضة في منطقة الغوطة شرقي العاصمة دمشق، فجر أمس الإثنين.

وذكرت المصادر أن «16 مسلحاً من تنظيم جيش الإسلام من بينهم القائد العسكري توفيق خالد الخنشور الملقب بـ «أبو عبادة الصلح» قتلوا في قصف استهدف مواقع لهم في مزرعة واقعة بالقرب من بلدة حزرما بغوطة دمشق الشرقية خلال تحضيرهم لهجوم على نقاط الجيش بمنطقة مرج السلطان».

وكانت قالت مصادر في مديرية صحة حلب الحرة التابعة للمعارضة السورية، إن أكثر من 90 شخصا قتلوا أمس الأحد جراء حوالي 100 غارة شنتها الطائرات الحربية والمروحية الروسية والسورية.

من جهة أخرى أعرب أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط عن إدانته الشديدة لعمليات القتل التي يتعرض لها المدنيون في مدينة حلب السورية على مدى الأيام الأخيرة جراء القصف الجوي الوحشي وما تبعه من عمليات عسكرية في شرقي حلب.

وقال الأمين العام في بيان صادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية، إن الضمير الإنساني يأبى القبول بالتدهور غير المسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية في حلب وفي مناطق سورية أخرى وبجرائم الحرب والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني باعتبارها مجرد آثار جانبية لحرب ضروس»، مضيفا أن «ما تحمله التقارير الاعلامية حول استخدام أسلحة محظورة ضد السكان المدنيين يعد تطورا مؤسفا وبالغ الخطورة وينبغي وقفه على الفور حال ثبوت صحته».

وأضاف أبو الغيط أن «ما يحدث حاليا يحتم على مجلس الأمن الدولي الاضطلاع بمسؤولياته الاخلاقية والقانونية وإلزام جميع الأطراف ذات الصلة بالعمل على التوصل إلى وقف فوري وحقيقي لإطلاق النار يسمح بإغاثة وإنقاذ آلاف المدنيين الأبرياء».

وجدد الأمين العام التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية مناسبة للأزمة في سوريا، منوها بالقرارات الصادرة في هذا الشأن عن جامعة الدول العربية، بما في ذلك ما صدر مؤخرا عن قمة نواكشوط وعن إجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب مؤخرا بشأن الوضع في سوريا.

من جانب اخر أكد الائتلاف الوطني السوري المعارض أن المفاوضات مع النظام السوري وحلفائه، لا سيما روسيا، لا يمكن أن يعوّل عليها خصوصا أنها بلا جدوى، فيما لفت إلى أن اجتماعا سيعقد في بداية الشهر المقبل لتقييم الهجوم الأخير على حلب وتقرير خطوات جادة بشأنه.

واعتبر عضو الائتلاف أحمد رمضان بأن «المعارضة لا تعول على عملية تفاوضية بلا جدوى، ولا عملية سياسية بلا حماية، ولا مجتمع دولي غير قادر على إدانة القاتل وحماية المدنيين».

وقال رمضان في حديث لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الإثنين، إن هناك «مراجعة للعملية التفاوضية مع النظام وفي سياق الرعاية لها من الجانب الروسي والأمريكي»، لافتا إلى «أننا أمضينا 4 سنوات نخوض المفاوضات من طرف واحد، ما يعني أن هناك مشكلة تتعلق بعدم وجود شريك تفاوضي، ومشكلة الرعاية السياسية لها».

وقال رمضان إن الروس «شركاء بالجريمة والإبادة، ولا يمكن أن يكونوا طرفا في الحل، وهناك طرف أميركي من الناحية الفعلية لا يقوم بما يجب أن يقوم به لوقف الجرائم، وبالتالي فإن هناك مشكلة تكمن في العملية التفاوضية بالذات».

وأضاف: «أمام هذا الواقع والتصعيد العسكري من قبل النظام والروس، تعيد المعارضة النظر بمواقفها وتعيد النظر بالعملية السياسية والعسكرية، وعليه اتخذ القرار بقطع زيارة وفد المعارضة السورية إلى نيويورك وعودة رئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب ورئيس الائتلاف الوطني أنس العبدة مباشرة»، لافتا إلى أن هناك «اجتماعات الآن ستتم بين القوى السياسية، وبين السياسية والعسكرية لاتخاذ الموقف السياسي وتقدير الموقف العسكري المناسب إزاء تلك التطورات».

وقال رمضان: «نعتبر رفض النظام علانية للهدنة، واستئناف الروس للقصف، هو إطلاق رصاصة الرحمة على المفاوضات»، مضيفا: «الروس أبلغوا أطرافا دولية وبينها الولايات المتحدة بأنهم سيقومون بتفريغ حلب من سكانها خلال أسبوعين، وهذا يعني أنهم اتخذوا قرارا بالاتجاه إلى الحسم العسكري بطريقة دموية»، مشيرا إلى أنه «أمام هكذا قرار، المعارضة لا تعول على عملية تفاوضية بلا جدوى، ولا عملية سياسية بلا حماية، ولا مجتمع دولي غير قادر على إدانة القاتل وحماية المدنيين».

من جهته، قال نائب رئيس الائتلاف عبد الإله فهد في اتصال مع الصحيفة عينها إنه «سيعقد اجتماعا في إسطنبول يومي 2 و3 أكتوبر المقبل، لتقييم الهجوم المكثف الذي تتعرض له حلب حاليا وتقرير خطوات جادة بشأنه»، مشددا على أي اتفاق جديد بشأن وقف إطلاق النار لا بد أن يشمل جميع عمليات القصف والقتل والتهجير القسري.

من ناحية أخرى قالت سفيرة أميركا في الأمم المتحدة، سامنثا باور، الأحد، إن أفعال روسيا في سوريا أفعال وحشية وليست محاربة للإرهاب، مشيرة إلى أن روسيا تسيء استخدام الفيتو من خلال قصف سوريا ولا سيما حلب.

جاء ذلك خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة التطورات الأخيرة في سوريا، قدم خلالها المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا تقريرا حول التطورات في سوريا، وذلك خلال الجلسة التي عقدت بطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لبحث القتال والحصار على الأحياء الشرقية لمدينة حلب السورية.

وطالب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا بوقف فوري لإطلاق النار في حلب، متهما روسيا ونظام الأسد بارتكاب جرائم ترقى لجرائم حرب، كما أكد دي ميستورا أن القصف يتركز على الأحياء السكنية في شرق حلب، واصفا ذلك بالمأساوي نظرا لاستخدام أسلحة فتاكة كالنابالم الحارق والقنابل التي تستهدف الملاجئ.

وكشف تقرير دي ميستورا عن توقف محطتين أساسيتين للمياه في حلب، ما اضطر سكان المدينة لشرب المياه من آبار ملوثة، وذكر دي ميستورا أنه من غير الممكن أن يكون 270 ألف محاصر في الأحياء الشرقية من حلب من الإرهابيين، مطالبا بإجلاء المصابين منهم.

ودعا المبعوث الأممي إلى سوريا إلى هدنة لوقف النار لمدة 48 ساعة من شأنها إيصال المساعدات إلى حلب الشرقية، عازما في الوقت نفسه على عدم سماحه بدفن اتفاق وقف النار في سوريا تحت الأنقاض.

من جهته، وفي تلميح لنية النظام الاستمرار في حملته على حلب، أكد مندوبه لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، أن قواته ستستعيد حلب كاملة، وقال الجعفري إن دعوة بعض الدول الدائمة لعقد جلسة مجلس الأمن حول حلب بمثابة رسالة إلى جفش أو النصرة سابقا، مفادها بأن سلاح الإرهاب للضغط السياسي على النظام السوري لا يزال ناجحا.

وأشار الجعفري إلى أن «حركة أحرار الشام تنوي تنفيذ هجمات بمادة الفوسفور السامة في حلب».

من جانبه، قال سفير روسيا بالأمم المتحدة فيتالي تشوركن، إن إحلال السلام في سوريا بات مهمة شبه مستحيلة الآن، مشيرا إلى أن واشنطن دعمت جماعات إرهابية في سوريا وزودتها بالسلاح.

وأضاف سفير روسيا: «نطالب بفصل المعارضة المعتدلة عن الجماعات الإرهابية في سوريا»، لافتا إلى أن واشنطن لم تلتزم بتعهداتها في اتفاق وقف النار.

من جانبه، دان السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة فرانسوا ديلاتر النظام السوري وحلفائه، في إشارة إلى روسيا، جراء قصفهم مدينة حلب بطريقة عشوائية واستهداف العزل، وقبل جلسة مجلس الأمن، قال ديلاتر إن روسيا وإيران قد تعتبران شريكتين في جرائم حرب في سوريا، ودعاهما للتخلي عن استراتيجية الطريق المسدود.

واتهم السفير الفرنسي النظام السوري وحليفه الروسي بالمضي في الحل العسكري في سوريا واستخدام المفاوضات «للتمويه».

وشبه حلب بسراييفو خلال الحرب في البوسنة قبل نحو عشرين عاما، وبغيرنيكا في إسبانيا خلال الحرب الأهلية في هذا البلد في ثلاثينات القرن الماضي، وشدد السفير الفرنسي على أن «جرائم حرب ترتكب في حلب»، مشيرا الى «استخدام قنابل حارقة وذخائر متطورة».

فيما قال سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة، مايك ريكروفت، إن محاولات الولايات المتحدة وروسيا لإحلال السلام في سوريا «تقترب كثيرا جدا من نهايتها، وعلى مجلس الأمن أن يكون مستعدا للوفاء بمسؤولياته»، مشيرا إلى أن روسيا شريك مع الحكومة السورية في تنفيذ جرائم حرب.

كما ندد بالخروق الفاضحة للقوانين الدولية في حلب، مؤكدا احتمال اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة منتهكي حقوق الانسان ومرتكبي جرائم الحرب، معتبرا أن روسيا أصبحت شريكة بتدمير حلب بشكل مباشر.

مع زيادة مشاركة المرأة

الأردن: الحكومة المرتقبة ستحمل دماً جديداً والأولوية للاقتصاد

الملقي أثناء أداء قسم اليمين إبان إعلان حكومته السابقة

عمان – «وكالات»: بعد حصوله على التكليف المطلوب من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني للشروع في تأليف حكومة جديدة، أفادت معلومات بأن التشكيلة التي سيتم اقتراحها من قبل رئيس الحكومة هاني الملقي ستفتقر لعدد كبير من الوزراء الحاليين، من بينهم وزراء سياديون، فيما ستضم فريقا اقتصاديا كبيرا تم التباحث حولهم واختيار عدد منهم.

وبحسب ما ذكرته صحيفة «الغد» الأردنية في عددها الصادر اليوم الإثنين، فإن التكليف الجديد كان واضحا لتحدد معالم الحكومة الجديدة، وضرورة تركيزها على البعدين الاقتصادي والتنموي، ومؤشرا ذا دلالة على نوعية الوزراء المراد إدخالهم في الحكومة الجديدة.

ووفقاً لمعلومات منسربة، فإن عدداً من الوزراء الحاليين سيبقون في الحكومة، مع زيادة نسبة مشاركة المرأة لتصل إلى 5 أو 6 سيدات.

كما بينت المعلومات أن التشكيلة سيعلن عنها بعد الانتهاء من تشكيل مجلس الأعيان، الذي سيخفض عدد أعضائه إلى 65 عضوا، إثر تخفيض عدد أعضاء مجلس النواب إلى 130 عضوا بدلا من 150 في قانون الانتخاب المعدل.

ووفقا لمصادر وثيقة الاطلاع، فإن على رئيس الحكومة الانتهاء من مشاورات حكومته قبل نهاية الأسبوع الحالي، لتقسم اليمين الدستورية بين يدي الملك قبيل موعد الدورة العادية لمجلس الأمة، للتوقع الدعوة لانعقادها في الأول من الشهر المقبل.

الجيش يتيح للجنود المتدينين عدم الاختلاط بالمجندات

الاحتلال الإسرائيلي يعتقل 19 فلسطينياً في الضفة الغربية

عناصر من الجيش الاسرائيلي

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الإثنين بأن قوات من الجيش اعتقلت الليلة الماضية 19 فلسطينياً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أنه «يشتبه في 15 منهم بممارسة العنف والإخلال بالنظام العام»، دون أن تشير إلى ما إذا كان لأي من المعتقلين انتماءات تنظيمية.

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

من جهة أخرى أشارت مصادر عبرية، اليوم الإثنين، أن رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي غادري أيزنكوت، نشر أمرا جديدا ينظم الخدمة المشتركة بين الرجال والنساء، حيث يمكن للجنود المتدينين الامتناع عن الحراسة أو السفر في السيارات مع مجندات، وعلى قادتهم الإنصياع لذلك.

وبحسب الأمر الجديد، يمكن للجنود المتدينين التحرر من التدريبات التي تشمل تلقي تدريب من قبل نساء، ولا يتعلق الأمر بالجنود المتعصبين دينيا الذين وفر لهم الجيش أطر متجانسة، والتي ستبقى كما هي.

وكانت الأوامر السابقة تمكن للجنود المتدينين طلب الامتناع عن المشاركة في نشاطات مشتركة مع الجنس الآخر، والتي تولد حالة «توحد» (تواجد الرجل والمرأة معاً) بما في ذلك في حالات الحراسة والتوجيه والسفر في السيارات.

ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية عن قادة سابقين في الجيش قولهم: «الأمر السابق منح كل قائد حرية تفسيره حسب رأيه، أما الأمر الحالي فيمكن الجنود المتدينين طلب تحريرهم من أداء مهمة مشتركة مع مجندات، ليس فقط في حالات التوحد وإنما أيضاً في حال ساد التخوف من الملامسة الجسدية، أو إذا تم تنفيذ المهمة بملابس غير محتشمة، وسيكون على القادة الانصياع لطلب الجنود».